

Distr.: General
25 May 2006
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل
الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

تجدون طيه التقرير عن عمل مجلس الأمن خلال رئاسة الأرجنتين، في آذار/مارس
٢٠٠٦ (انظر المرفق). وقد أعد هذا التقرير تحت إشرافي عقب مشاورات مع أعضاء مجلس
الأمن الآخرين.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سيزار مايورال
السفير



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

تقييم عمل مجلس الأمن خلال رئاسة الأرجنتين (آذار/مارس ٢٠٠٦)

مقدمة

اضطلع مجلس الأمن أثناء رئاسة الأرجنتين خلال شهر آذار/مارس ٢٠٠٦ ببرنامج عمل مثقل تناول مجموعة واسعة من المسائل المدرجة في جدول أعماله، بما في ذلك تمديد ولاية ٥ عمليات لحفظ السلام (بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا)، ونظر في ١٤ تقريراً من تقارير الأمين العام، واعتمد ٧ قرارات و ٥ بيانات رئاسية. وأدلى الرئيس أيضاً بـ ٣ بيانات للصحافة بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن.

وخلال شهر آذار/مارس، عقد مجلس الأمن ٢١ جلسة رسمية و ٢١ مشاوراً غير رسمية.

وأجرى ثلاث مناقشات مفتوحة بشأن أفغانستان وهايتي والأسلحة الصغيرة؛ وعقد ٣ جلسات علنية بشأن الشرق الأوسط، ولبنان، وكوت ديفوار و ٣ جلسات إحاطة مفتوحة بشأن العراق وليبيريا والسودان.

ومن خلال موقعها على الإنترنت، وفرت الرئاسة معلومات مستمككة بانتظام عن برنامج العمل وأنشطة مجلس الأمن.

أفريقيا

بوروندي

في ٢٣ آذار/مارس، قدمت الممثلة الخاصة للأمين العام لبوروندي السيدة كارولين مكاسكي، إحاطة للمجلس بشأن الحالة في بوروندي كما قدمت التقرير السادس للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي (S/2006/163)، الذي يبرز الحاجة إلى التوصل إلى حل دائم لمشكلة قوات التحرير الوطنية. واعتبرت السيدة مكاسكي أنه ينبغي لحكومة بوروندي أن تنظر بجدية في العرض الذي تقدم به قائد قوات التحرير الوطنية، السيد أغاتون رواسا، بعقد مفاوضات دون أي شرط مسبق بهدف وضع حد للعنف بصورة نهائية. وأطلعت المجلس على التقدم الذي أحرزته حكومة بوروندي في جهودها الرامية إلى مكافحة

الفقر وشددت على أن الحكومة سلمت مؤخرا بأن المجتمع الدولي يمكنه ليس فقط أن يساعد بوروندي في المسائل الإنمائية، بل أيضا أن يوفر المشورة السديدة في المسائل السياسية. وبعد إجراء مشاورات غير رسمية، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2006/12) أعرب فيه عن قلقه إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الجيش البوروندي وقوات التحرير الوطنية.

كوت ديفوار

قدم مدير شعبة أفريقيا بإدارة عمليات حفظ السلام إحاطة للمجلس خلال المشاورات غير الرسمية المعقودة في ٨ آذار/مارس بشأن التطورات الأخيرة في كوت ديفوار. وأعلن أن الوضع السياسي قد تحسن بعد الاجتماع الذي عقده قادة كوت ديفوار في ياموسوكرو في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، إلا أنه لا تزال هناك حاجة إلى توفير المزيد من التعزيزات لوحدة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، كما أوصى الأمين العام في تقريره المرحلي السابع عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، مع مراعاة الوضع السريع التقلب في غرب كوت ديفوار.

وفي ٢٩ آذار/مارس، وقبل المشاورات غير الرسمية، تقدم بطلب مماثل لتوفير تعزيزات وزير خارجية كوت ديفوار يوسف باكايوكو، الذي أدلى ببيان خلال جلسة علنية لمجلس الأمن. وفي اليوم نفسه، وفي أعقاب المشاورات، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2006/14) رحب فيه بالتقدم المحقق مؤخرا في كوت ديفوار مثل اجتماع الحكومة بكامل هيئتها، وإنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة، وتنظيم الامتحانات في الشمال، والإعداد لعمليات تحديد هوية السكان، ونزع السلاح ولكنه حث أيضا الأطراف على العمل سريعا لتنفيذ خريطة الطريق من أجل إجراء انتخابات حرة وعادلة وعلنية وشفافة بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٢٤ آذار/مارس، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جون -ماري غينيو، إحاطة للمجلس عن الزيارة الذي قام بها بصحبة الأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية. واعتبر أنه من الضروري جدا لكفالة شرعية الحكومة التي ستنتخب مستقبلا ولكفالة الاستقرار في مرحلة ما بعد إجراء الانتخابات، أن يضطلع بعملية انتخابية شاملة تكون جميع الأطراف ممثلة فيها (بما في ذلك الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي)، وأن تحترم في الوقت نفسه خارطة الطريق لإجراء الانتخابات في نهاية شهر حزيران/يونيه. أما فيما يتعلق بالحالة في شرق البلد، فقد أثبتت شواغل إزاء انتهاكات حقوق

الإنسان التي ارتكبتها الميليشيات المحلية وألوية من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأدت إلى تشريد ١٥٠.٠٠٠ شخص في الداخل. ونظرا إلى أن لواء واحد فقط من ألوية القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، قامت بلجيكا بتدريبه، قد أدمج تماما وأصبح ذا كفاءة مهنية كاملة، فلا يزال من الضروري تدعيم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما خلال العملية الانتخابية. أما فيما يتعلق بتقليص حجم البعثة في مرحلة ما بعد إجراء الانتخابات، أكد وكيل الأمين العام على أهمية تحديد معايير مرجعية معينة ينبغي للحكومة المنتخبة تحقيقها، مثل اختيار أفراد الشرطة والجيش وفقا لقدراهم المهنية لكفالة النجاح في إصلاح القطاع الأمني. كما أشار إلى أهمية استمرار تعاون المجتمع الدولي مع الحكومة من أجل تحقيق استغلال أكثر شفافية للموارد الطبيعية التي تمثل ٨٠ في المائة من إيرادات الحكومة. وفي الختام، اعتبر أن تعذر إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية سيؤدي إلى استمرار انعدام الاستقرار في البلدان الإفريقية الأخرى.

إريتريا وإثيوبيا

في ٣ آذار/مارس، أدلى الرئيس ببيان للصحافة أعرب فيه أعضاء مجلس الأمن عن حزنهم العميق إزاء وفاة أحد أفراد الوحدة الهندية في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وقدموا تعازيهم الخالصة لأسرة الفقيد وحكومة الهند. وأعرب المجلس أيضا عن قلق الأعضاء البالغ إزاء الوفاة التي حدثت في ظل القيود غير المقبولة التي تفرضها حكومة إريتريا على عمليات البعثة والتي تترتب عليها آثار خطيرة على سلامة الموظفين والتي يتعين رفعها دون إبطاء، على النحو المطلوب في القرار ١٦٤٠ (٢٠٠٥)، ضمن أمور أخرى. وكرر الأعضاء الإعراب عن تقديرهم العميق لتفاني البلدان المساهمة بقوات ولمساهمتهما في عمل البعثة.

وفي ١٣ آذار/مارس، وعقب جلسة خاصة عقدها الممثل الخاص للأمين العام لإثيوبيا وإريتريا، السيد ليغوايلا جوزف ليغويلا، مع البلدان المساهمة بقوات في البعثة، قدم إحاطة لمجلس الأمن بشأن التطورات الحاصلة في الميدان والاجتماع الذي عقدته لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا مع الطرفين في لندن في ١٠ آذار/مارس. وأبلغ المجلس أن الاجتماع المعقود في لندن كان خطوة إلى الأمام وأن الطرفين وافقا على ترتيبات لاستئناف عملية ترسيم الحدود. وأعلن أيضا أن ترسيم الحدود يتطلب أن ترفع القيود المفروضة من جانب واحد على البعثة وحث المجتمع الدولي أن يبقى المسألة قيد نظره.

وفي ١٤ آذار/مارس، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٦٦١ (٢٠٠٦) الذي قرر بموجبه تمديد ولاية البعثة لمدة شهر واحد حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وطالب بأن يمثل الطرفان تماما للقرار ١٦٤٠ (٢٠٠٥) وخصوصا الفقرتان ١ و ٥ منه.

غينيا - بيساو

في ٢٣ آذار/مارس، قدم الممثل الخاص للأمين العام السيد جواو برناردو هونوانا، تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في هذا البلد (S/2006/162) وأبلغ مجلس الأمن أنه بالرغم من بعض التطورات المشجعة، يظل الوضع في غينيا - بيساو هشاً حيث أن المنازعات بين الأحزاب والشخصيات لا تزال تقوض سلطة المؤسسات الحكومية. وأكد أن الحالة الاقتصادية في البلد متقلبة جداً. وأشار أيضاً إلى الاشتباكات التي حصلت على الحدود السنغالية بين قوات غينيا - بيساو والمتمردين من حركة القوى الديمقراطية لمنطقة كازامانس، والتي أدت إلى رحيل حوالي ٥٥٠٠ مدنياً. وسلمت الدول الأعضاء بأهمية الدور الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، ولا سيما في إطار الجهود الرامية إلى إصلاح القطاع الأمني. واتفقوا على أنه ينبغي أن يواصل المكتب رصد الحالة في غينيا - بيساو عن كثب. وحثوا السياسيين على وضع حد لمنازعاتهم وبالتالي الاضطلاع بجهود مشتركة لتوطيد السلام في البلد.

ليبيريا

في ١٧ آذار/مارس، ألقت رئيسة ليبيريا، السيدة إلين جونسون - سرليف كلمة أمام مجلس الأمن في جلسة علنية. وأعربت عن امتنانها للأمم المتحدة وأسرت جميع حفظة السلام في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وأكدت على أن تنصيبها في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، بصفتها رئيسة منتخبة ديمقراطياً، قد أتاح فرصاً عديدة إلا أن هناك تحديات ضخمة لا تزال قائمة.

وفي ٢٤ آذار/مارس، بعد عقد جلسة مغلقة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، قدم الممثل الخاص للأمين العام لليبيريا، ألن دوس، إحاطة لمجلس الأمن بشأن التطورات في الميدان وقدم التقرير المرحلي العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2006/159)، الذي تضمن معلومات مستكملة عن التطورات الهامة الحاصلة في البلد وتوصيات بشأن خطة للإهاء التدريجي للبعثة تشمل معايير مرجعية محددة وجدولاً زمنياً مؤقتاً، كما طلب ذلك المجلس في قراره ١٦٢٦ (٢٠٠٥).

وفي ٣١ آذار/مارس، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٦٦٧ (٢٠٠٦) الذي مدد بموجبه ولاية البعثة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦؛ وأكد عزمه على أن يأذن للأمين العام بنشر القوات بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار على أساس مؤقت وفقاً لأحكام القرار ١٦٠٩ (٢٠٠٥)، حسب الاقتضاء؛ وأحاط علماً بالرسالة التي وجهها الأمين العام إلى رئيس المجلس المؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٦

(S/2006/184)، وأعرب عن تصميمه على استعراض مهام بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومستوى قوتها بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٦، بغية اتخاذ قرار بشأن تعزيزها؛ وطلب إلى الأمين العام أن يعيد النظر في توصياته بشأن خطة الإنهاء التدريجي للبعثة وأن يقدم توصيات أخرى في تقريره العادي المقبل إلى المجلس عن التقدم الذي تحرزه البعثة في تنفيذ ولايتها.

الصومال

في ١٠ آذار/مارس، قدم الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، فرانسوا لونسي فال، إحاطة لمجلس الأمن بشأن الحالة في الميدان وقدم تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2006/122) الذي تضمن معلومات مستكملة عن الحالة الأمنية وعن الأنشطة الإنسانية والإنمائية لبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها في الصومال، مع التركيز بصورة خاصة على الحالة الإنسانية الخطيرة الناشئة عن الجفاف في منطقتي جنوب ووسط البلد. كما ركز على إعلان عدن الذي وقع في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ في اليمن رئيس الحكومة الاتحادية الوطنية، عبد الله يوسف أحمد ورئيس البرلمان الاتحادي الانتقالي، الشريف حسن شيخ عدن.

وفي الجلسة نفسها، قدم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، السفير ناصر عبد العزيز النصر تقريراً للمجلس عن إحاطة منتصف المدة التي قدمها لفريق الرصد في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦ عملاً بالقرار ١٦٣٠ (٢٠٠٥).

وفي ١٥ آذار/مارس، اعتمد مجلس الأمن البيان الرئاسي S/PRST/2006/11 الذي أشاد فيه بالجهود التي يبذلها رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان لتحقيق المصالحة وفتح الحوار، ويرحب بعقد الدورة الأولى للبرلمان الاتحادي الانتقالي، ويثني على جهود المجتمع الدولي الداعمة لعملية السلام في الصومال، ويوضح موقفه إزاء مسائل أخرى مثل بعثة دعم السلام في الصومال التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والقرصنة، وحظر الأسلحة.

السودان

في ١٣ آذار/مارس، قدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد الهادي العنابي، إحاطة لمجلس الأمن بشأن مركز عملية التخطيط للطوارئ المتصلة بتحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة. وأطلع المجلس على أن الهدف الرئيسي من التخطيط هو حماية المدنيين المعرضين للخطر وأن التخطيط قائم على أساس

افتراضين رئيسيين: الحصول على تعاون حكومة الوحدة الوطنية والتخطيط المشترك مع الاتحاد الأفريقي.

وفي ٢١ آذار/مارس، وفي أعقاب جلسة مغلقة عقدها مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات، عقد المجلس جلسة مفتوحة نظر خلالها في الحالة في السودان. وقدم الممثل الخاص للأمين العام للسودان، السيد يان برونك، التقرير الشهري للأمين العام عن دارفور (S/2006/148) وتقرير الأمين العام عن السودان (S/2006/160). وتقدم السيد برونك بعدد من الملاحظات على أساس ولاية اتفاق السلام الشامل وتنطبق إلى الحالة في دارفور.

وفي ٢٤ آذار/مارس، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٦٦٣ (٢٠٠٦) الذي مدد فيه ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وطلب إلى الأمين العام أن يقوم بمشاركة الاتحاد الأفريقي، وبالتشاور الوثيق والمستمر مع مجلس الأمن، وبالتعاون والتشاور الوثيق مع الأطراف في محادثات أبوجا للسلام، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية، بدفع عجلة عملية التخطيط التحضيرية اللازمة للتحويل من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الخيارات المطروحة بشأن الكيفية التي يتسنى بها لبعثة الأمم المتحدة في السودان تعزيز الجهد المبذول من أجل السلام في دارفور عن طريق تقديم مساعدة انتقالية مناسبة إضافية إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان تشمل المساعدة في مجال اللوجستيات والتنقل والاتصالات؛ وأن يقدم الأمين العام إلى المجلس بحلول ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ مجموعة من الخيارات لعملية الأمم المتحدة في دارفور لكي ينظر فيها.

وفي ٢٩ آذار/مارس، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٦٦٥ (٢٠٠٦) الذي يمدد به حتى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ ولاية فريق الخبراء المعين أصلاً عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) والذي مددت ولايته بموجب القرار ١٦٥١ (٢٠٠٥).

الأمريكتان

هايتي

وفي ٢٧ آذار/مارس، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن مسألة هايتي. وترأس الجلسة وزير الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة بالأرجنتين، السيد خورخي تايانا. وحضر أيضاً الرئيس المنتخب لهايتي، السيد روني بريغال الذي ألقى خطاباً شدد فيه على أولوياته. وافتتح الأمين العام المناقشة وقدم ممثله الخاص السيد خوان غرييل فالديز، لمحّة عامة عن الحالة. وأدلى ببيانات وزراء خارجية اليونان، وغيانا (بالنيابة عن مجموعة ريو)،

وجزر البهاما (بالتبابة عن الجماعة الكاريبية) والجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا، ونائب وزير خارجية بيرو ونائب وزير خارجية شيلي، وكذلك مبعوث رفيع المستوى من البرازيل.

وإجمالاً، ألقى كلمة أمام المجلس ٢٩ ممثلاً لدول أعضاء، فضلاً عن السيد بريغال، والأمين العام، وممثله الخاص، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وممثل كل من منظمة الدول الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي نهاية الجلسة، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2006/13) هنأ فيه السيد بريغال على انتخابه، وشدد على أهمية إكمال العملية الانتخابية على نحو شفاف وموثوق. وأعلن المجلس أيضاً أن إرساء سيادة القانون، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان، وبناء القدرة المؤسسية والتقدم في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ستكون عوامل حاسمة في السنوات القليلة المقبلة، ودعا إلى إحراز تقدم في مجال إصلاح شرطة هايتي والنظام القضائي. وفي الختام، أقر المجلس بأن التنمية المستدامة تظل أساسية لتحقيق الاستقرار في البلد وأعرب من جديد عن استعداداته للتعاون مع السلطات المنتخبة الجديدة بغية التصدي للتحديات المستقبلية.

آسيا

أفغانستان

في ١٤ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في أفغانستان. وقدم الممثل الخاص للأمين العام، توم كونيغز، التقرير الأخير للأمين العام عن هذه المسألة (S/2006/145) وقدم للمجلس معلومات مستكملة بشأن أنشطة الأمم المتحدة والتطورات الحاصلة في أفغانستان منذ الإحاطة الأخيرة في ١٠ شباط/فبراير. وخلال المناقشة، أدلى ببيانات ١٥ من أعضاء المجلس وممثلو كل من أفغانستان، وأستراليا، والنمسا، وأيسلندا، وألمانيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وكازاخستان، والنرويج، ونيوزيلندا، وإيطاليا، وجمهورية كوريا، وكندا، وباكستان.

وفي وقت لاحق، أجرى أعضاء المجلس مفاوضات بشأن مشروع قرار على أساس توصيات الأمين العام، الذي اعتمد في ٢٣ آذار/مارس بوصفه القرار ١٦٦٢ (٢٠٠٦). وقرر مجلس الأمن، في جملة أمور، تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على النحو المبين في التقرير الأخير للأمين العام لفترة إضافية مدتها ١٢ شهراً من تاريخ اعتماد القرار.

العراق

في إطار مشاورات غير رسمية أجريت في ٦ آذار/مارس، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها الرئيس التنفيذي بالنيابة للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، ديمتري بيريكوس، بشأن أنشطة اللجنة خلال الفصل الأخير.

وفي جلسة مفتوحة عقدت في ١٥ آذار/مارس، قدم الممثل الخاص للأمين العام للعراق، أشرف قاضي، التقرير الأخير للأمين العام عملاً بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) (S/2006/137) كما قدم معلومات مستكملة عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وعن التطورات الهامة الحاصلة في العراق منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

وقدم الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية الإحاطة الفصلية بشأن أنشطة القوة المتعددة الجنسيات. وشارك في الجلسة القائم بالأعمال في البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة وقدم إحاطة للمجلس عن التطورات الحاصلة في بلده خلال الثلاثة أشهر السابقة وعن التحديات المستقبلية. وواصل المجلس نظره في المسألة في إطار مشاورات غير رسمية تلت الإحاطة العلنية.

الحالة في الشرق الأوسط

لبنان

في ١٦ آذار/مارس، قدم سيرج براميرتز، مفوض اللجنة المستقلة الدولية للتحقيق التابعة للأمم المتحدة التي تحقق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، التقرير الثالث للجنة (S/2006/161 (المرفق)) في جلسة علنية للمجلس. وألقى كلمة أمام المجلس كل من النائب العام بالوكالة لوزارة الخارجية والمهاجرين اللبنانية، السفير بطرس عساكر، ونائب وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، السفير فيصل المقداد.

وواصل أعضاء المجلس مناقشتهم في إطار مشاورات غير رسمية حضرها المفوض. وفي نهاية هذه المشاورات، أدلى رئيس المجلس ببيان للصحافة رحب فيه بتقرير اللجنة وأشاد بالعمل الذي اضطلع به المفوض وفريقه. ولاحظ أعضاء المجلس مع الارتياح أنه أحرز المزيد من التقدم في التحقيقات ورحبوا بالخطوات التي اتخذتها اللجنة لتوفير المساعدة التقنية للسلطة القضائية ووكالات إنفاذ القوانين اللبنانية فيما يتعلق بتحقيقاتها في الهجمات الإرهابية الأخرى. وأحاط أعضاء مجلس الأمن علماً بالتفاهم المتبادل بشأن المسائل القانونية والتنفيذية

بين اللجنة والسلطات السورية فيما يتعلق بتعاون الجمهورية العربية السورية مع القائمين بالتحقيق.

وفي إطار مشاورات غير رسمية أجريت في ٢٣ آذار/مارس، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني، نيكولا ميشيل، بشأن المشاورات الجارية مع الحكومة اللبنانية لاستقصاء الاحتياجات اللازمة لإنشاء محكمة ذات طابع دولي لمقاضاة الذين سيتهمون في نهاية الأمر بضلوعهم في الهجوم الإرهابي الذي أدى إلى مقتل رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و ٢٢ شخصا آخرين. وأشار المستشار القانوني إلى العناصر الرئيسية في تقرير الأمين العام (S/2006/176) وتبادل أعضاء المجلس الآراء في هذا الصدد.

وفي ٢٩ آذار/مارس، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٦٦٤ (٢٠٠٥) الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يتفاوض مع الحكومة اللبنانية على اتفاق يرمي إلى إنشاء محكمة ذات طابع دولي، استنادا إلى أعلى المعايير الدولية في مجال العدالة الجنائية، آخذا في الاعتبار التوصيات الواردة في تقريره والآراء التي أعرب عنها أعضاء المجلس.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية

في إطار مشاورات غير رسمية أجريت في ١٤ آذار/مارس، نظر المجلس في الحالة في الشرق الأوسط. وكان الهدف من الجلسة النظر في التطورات الأخيرة الحاصلة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما قطاع غزة. وأجرى أعضاء المجلس فيما بعد مفاوضات بشأن مشروع بيان رئاسي مقدم من وفد قطر لم يتم اعتماده.

وفي ٣٠ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. وقدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، تولىاميني كالوموه إحاطة للمجلس وأشار إلى التطورات الرئيسية التي حصلت في الشرق الأوسط منذ الإحاطة الأخيرة التي قدمها في نهاية شباط/فبراير.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، أدلى ببيانات الدول الـ ١٥ الأعضاء في المجلس. كما شارك في المناقشة وأدلى بيان ممثلو كل من البعثة المراقبة لفلسطين، وإسرائيل، ولبنان، والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة، والنمسا، واليمن، وماليزيا. وأدلى بكلمة رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت.

أوروبا

أبخازيا، جورجيا

قدم المدير بالنيابة لأوروبا في إدارة عمليات حفظ السلام في ٢٨ آذار/مارس، بعد جلسة مغلقة عقدها مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، إحاطة للمجلس بشأن الحالة في أبخازيا، بجورجيا وقدم تقرير الأمين العام عن هذه المسألة (S/2006/173). وشدد على أن الوضع العسكري هادئ إلا أنه غير مستقر نظرا إلى أن المسائل السياسية الأساسية المتصلة بالصراع لم تعالج بعد. وأبرز نقاط التفاهم التي تم التوصل إليها في اجتماع جنيف لمجموعة الأصدقاء واعتبر من الهام جدا بالنسبة لعملية السلام وضع الصيغة النهائية للوثائق المتعلقة بعدم استعمال القوة وعودة المشردين داخليا واللاجئين. وفي ٣١ آذار/مارس، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٦٦٦ (٢٠٠٦) الذي مدد فيه ولاية البعثة لمدة ستة أشهر حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

كوسوفو (صربيا والجبل الأسود)

في ٧ آذار/مارس، قدم المبعوث الخاص للأمين العام لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل، مارتي أهتيساري، إحاطة للمجلس بشأن الجولة الأولى من المحادثات المباشرة التي جرت بين وفدي كوسوفو وصربيا بشأن مركز كوسوفو في المستقبل في فيينا في ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير. وأوضح أنه يطبق "نهج ينطلق من القاعدة" حيث أنه بدأ العملية بمعالجة المسائل العملية والمسائل غير المتصلة بالمركز. وأبلغ المجلس أن المحادثات ركزت على مسألة اللامركزية وعالجت أيضا مسائل الميراث الثقافي والديني، وحقوق الأقليات والاقتصاد، ضمن مسائل أخرى. ومن المقرر عقد الجولة الثانية من المفاوضات في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦.

مسائل أخرى

اليوم الدولي للمرأة

في ٨ آذار/مارس، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للمرأة، أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان للصحافة أكد فيه من جديد أعضاء مجلس الأمن التزامهم بالتنفيذ المتواصل والنام للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وعلاوة على ذلك، أدان مجلس الأمن بشدة جميع أعمال الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي التي يرتكبها موظفو الأمم المتحدة وأعرب عن تأييده لسياسة عدم التسامح إطلاقا التي أقرها الأمين العام.

الأسلحة الصغيرة

في ٢٠ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة (S/2006/109) المؤرخ ١٧ شباط/فبراير. وحضر المناقشة السيد أوسكر مورتوا، وزير خارجية بيرو. بالإضافة إلى أعضاء المجلس، أدلى ببيانات وفود البلدان التالية: النمسا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)، وغيانا (بالنيابة عن مجموعة ريو)، وأستراليا، وسيراليون، وأوكرانيا، ومصر، وجنوب أفريقيا، وبابوا غينيا الجديدة (بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ)، والبرازيل، وأوروغواي، وكولومبيا، وغواتيمالا، وجمهورية كوريا، والسنغال، وكندا، وإندونيسيا، وكمبوديا، وفيجي، ونيجيريا، وسانت كيتس ونيفس، والنرويج.

وشدد ممثل إدارة نزع السلاح، لدى تقديمه للتقرير، على أن دعم الدول في بناء القدرة اللازمة لتحسين فعالية قرارات الحظر الذي يفرضه المجلس على الأسلحة هو من بين المجالات التي تتطلب جهوداً إضافية. وقد يشمل هذا الدعم المساعدة التقنية لتحسين رصد المجالات الجوية الوطنية والحدود البحرية، فضلاً عن استحداث وسائل لتحديد هوية متتهكي قرارات الحظر المفروض على الأسلحة ومقاضاتهم. وينبغي تكثيف الجهود لتحقيق إدماج منهجي للتدابير الطويلة الأجل المتعلقة بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، شدد أعضاء المجلس وممثلو الدول الأعضاء على أن توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المنتشرة في العديد من مناطق العالم يمثل مصدراً هاماً لانعدام الأمن والفقير. وهذا ينطبق في المقام الأول على أجزاء واسعة من أفريقيا. ومن خلال تأجيج النزاع والجريمة والإرهاب، يؤدي الانتشار غير المشروع للأسلحة إلى تقويض السلام ويعيق التنمية بدرجة كبيرة. كما أشاروا إلى ضرورة جعل التشريعات الوطنية تتماشى مع قرارات الحظر المفروض على الأسلحة الصادرة عن المجلس واقترحوا طرقاً ووسائل لتعزيزها.

واتفق العديد من أعضاء مجلس الأمن وممثلو الدول الأعضاء على أن الوقت قد حان ليعتمد مجلس الأمن قراراً بهذا الشأن. وبناء على ذلك، فإن المشاورات في هذا الصدد ستستمر.

عدم الانتشار

في ٢٩ آذار/مارس، اعتمد المجلس البيان الرئاسي S/PRST/2006/15 الذي يلاحظ فيه المجلس ببالغ القلق قرار جمهورية إيران الإسلامية استئناف الأنشطة المتصلة بالتخصيب وتعليق

تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي ينص عليه البروتوكول الاختياري، ويشدد على أهمية إعادة العمل بالتعليق التام والمستمر لجميع الأنشطة المتصلة بالتخصيب وأنشطة إعادة المعالجة، بما في ذلك البحوث والتطوير، على أن تتحقق الوكالة من ذلك. وأعرب أيضا المجلس عن اقتناعه بأن هذا التعليق والتحقق من امتثال جمهورية إيران الإسلامية التام للمتطلبات التي حددها مجلس محافظي الوكالة من شأنهما أن تساعد على التوصل إلى حل دبلوماسي عن طريق التفاوض يضمن أن برنامج جمهورية إيران الإسلامية النووي هو للأغراض السلمية حصرا. وشدد المجلس على استعداد المجتمع الدولي للعمل على نحو إيجابي للتوصل إلى هذا الحل الذي من شأنه أن يعود أيضا بالفائدة على عدم الانتشار النووي في أماكن أخرى.

وعلاوة على ذلك، لاحظ المجلس ببالغ القلق أن تقرير المدير العام للوكالة المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير (GOV/2006/15) يورد عددا من المسائل المعلقة، بما في ذلك مواضيع يمكن أن يكون لها بعد نووي عسكري، وأنه ليس بوسع الوكالة أن تستنج ما إذا كانت جمهورية إيران الإسلامية خالية من أي مواد أو أنشطة نووية غير معلنة. وأهاب المجلس بجمهورية إيران الإسلامية لتتخذ الخطوات الأساسية التي دعا إليها مجلس محافظي الوكالة من أجل بناء الثقة في الطابع السلمي الخالص لبرنامجها النووي ولتسوية المسائل المعلقة. وطلب مجلس الأمن إلى المدير العام للوكالة أن يقدم، في غضون ٣٠ يوما، إلى مجلس محافظي الوكالة، وبشكل مواز، إلى المجلس تقريرا عن امتثال إيران للخطوات التي دعا إليها مجلس المحافظين.

المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

عقد المجلس في ٣١ شباط/فبراير جلسة غير رسمية بشأن مسألة وفاة الرئيس السابق ليوغوسلافيا السابقة، سلوبودان ميلوسوفيتش. وعقد المجلس جلسة تداول بالفيديو مع رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي فاوستو بوكار ونائب مسجل المحكمة، السيد جون هوكينغ. وأبلغ المسؤولان المجلس بوفاة السيد ميلوسوفيتش في سجن المحكمة ووفرا معلومات عن القواعد والمرافق الطبية في المحكمة فضلا عن المرحلة التي بلغها التحقيق الرسمي. وطرح عدد من أعضاء المجلس أسئلة على المسؤولين واتفقوا على إبقاء المجلس على علم بتطور التحقيق في وفاة السيد ميلوسوفيتش.

التذييل

القرارات:

الحالة في ليبيريا	١٦٦٧ (٢٠٠٦)
الحالة في جورجيا	١٦٦٦ (٢٠٠٦)
تقارير الأمين العام عن السودان	١٦٦٥ (٢٠٠٦)
الحالة في الشرق الأوسط	١٦٦٤ (٢٠٠٦)
تقارير الأمين العام عن السودان	١٦٦٣ (٢٠٠٦)
الحالة في أفغانستان	١٦٦٢ (٢٠٠٦)
الحالة بين إريتريا وإثيوبيا	١٦٦١ (٢٠٠٦)

البيانات الرئيسية:

عدم الانتشار	S/PRST/2006/15
الحالة في كوت ديفوار	S/PRST/2006/14
المسألة المتعلقة بهايي	S/PRST/2006/13
الحالة في بوروندي	S/PRST/2006/12
الحالة في الصومال	S/PRST/2006/11

بيانات إلى الصحافة:

بشأن التحقيق في اغتيال رفيق الحريري	١٦ آذار/مارس
اليوم الدولي للمرأة	٨ آذار/مارس
إثيوبيا وإريتريا	٣ آذار/مارس